الأمم المتحدة

HSP/HA.2/16*

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

Distr.: General
14 June 2025

Arabic
Original: English

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
الدورة الثانية المستأنفة
نيروبي، 29 و30 أيار/مايو 2025

محضر أعمال جمعية موئل الأمم المتحدة التابعـــة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورتها الثانية المستأنفة

أولاً- تنظيم الدورة (البنود من 1 إلى 5 من جدول الأعمال)

ألف- افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

1- عُقدت الدورة الثانية المستأنفة لجمعية موئل الأمم المتحدة في مقر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في نيروبي في يومي 29 و30 أيار/مايو 2025.

2- وافتتح الدورة إنريكي خافيير أوتشوا مارتينيز، رئيس جمعية موئل الأمم المتحدة، في الساعة 10:40 من يوم الخميس، 29 أيار/مايو 2025.

باء- البيانات الافتتاحية

3- أدلى ببيانات افتتاحية كل من رئيس جمعية موئل الأمم المتحدة؛ والسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، عبر رسالة بالفيديو؛ وفيليمون يانغ، رئيس الجمعية العامة، عبر رسالة بالفيديو؛ وبوب راي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عبر رسالة بالفيديو؛ وإنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وآن هيدالغو، عمدة باريس؛ وأناكلاوديا روسباخ، المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة؛ وأليس واهوم، أمينة مجلس الوزراء لشؤون الأراضي والأشغال العامة والإسكان والتنمية الحضرية في كينيا.

4- وأشار السيد أوتشوا مارتينيز، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى أن جمعية موئل الأمم المتحدة قررت، في المقرر 2/2، تأجيل دورتها الثانية من أجل مواءمة دورة التخطيط لموئل الأمم المتحدة على نحو أفضل مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وفي هذه الدورة الثانية المستأنفة، كُلفت الجمعية باعتماد عدة قرارات هامة، لا سيما بشأن الخطة

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 7 آب/أغسطس 2025.

الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026–2029 وبشأن المبادئ التوجيهية الدولية بشأن المدن الذكية التي تركز على الناس.

5- وقال إن وفد بلده يترأس، منذ عام 2019، جمعية موئل الأمم المتحدة مسترشدًا بمبدأين جامعين. ويجسد المبدأ الأول التزام حكومة بلده الراسخ بتعددية الأطراف وإيمانها القوي بالأمم المتحدة ودورها في تسخير التعاون الدولي وتعزيز السلام والأمن الدوليين. أما المبدأ الثاني فهو متجذر في ولاية موئل الأمم المتحدة لدعم المدن والمستوطنات البشرية، بهدف القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والمساهمة في تحقيق الأهداف البيئية، بما في ذلك العمل المناخي. وفي ظل القيود المفروضة على الميزانيات والشكوك المتزايدة في أوساط الناس وبعض قادة العالم حول مزايا التعاون الدولي والأمم المتحدة، يمكن لموئل الأمم المتحدة الاستفادة من تأثيره على أرض الواقع لإظهار القيمة الحقيقية لتعددية الأطراف. ويمكن للجمعية أيضاً أن تُظهر للبلدان وقادتها أن بإمكانهم أن يثقوا في منظومة الأمم المتحدة. ومضى قائلا إنه ثمة حاجة ملحة لترجمة السياسات إلى أفعال. وتلتزم حكومة بلده بتنفيذ مشاريع التنمية الحضرية، بما في ذلك بناء ما يزيد على مليون منزل في السنوات المقبلة، وذلك خصوصا لفائدة الشباب. ويعد القيام بذلك أمرًا بالغ الأهمية لضمان العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين الجنسين والاستفادة من إمكانات المدن والشباب والمهاجرين.

6- ويرد نص رسالة الأمين العام في المرفق الثالث لهذا المحضر.

7- وسلط رئيس الجمعية العامة الضوء، في بيانه الذي ألقاه عبر رسالة بالفيديو، على التحضر باعتباره اتجاهاً حاسماً في الوقت الحالي. وقال إنه، مع تعرض النظم الحضرية لضغوط أكبر بسبب أزمة المناخ والنزاعات والكوارث الطبيعية، تتطلب التحديات الناتجة عن ذلك اتخاذ إجراءات سريعة ومنسقة وجريئة. فمن شأن المدن أن تشكّل أماكن للفرص والابتكار، ويشكل الإسكان أساس هذه الإمكانيات. ويمثل السكن الملائم والميسور التكلفة أكثر من مجرد مأوى؛ فهو يوفر الكرامة والأمن والفرص، ويرسي أساسا متينا للتنمية المستدامة والسلام. وقد انعكس هذا الفهم في الخطة الاستراتيجية المقترحة لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026–2029، والتي من شأنها تعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء في توطيد مدن شاملة وصالحة للعيش ومستدامة. وفي هذا الصدد، سيتطلب النجاح في هذا الصدد عملاً جماعياً، بما في ذلك من قبل الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، من أجل ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وفي الختام، حثّ المشاركين على تحويل التحديات إلى فرص وبناء مدن تكون بمثابة محركات للازدهار والقدرة على الصمود والإنصاف من أجل الأجيال القادمة.

8- وقال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في بيانه الذي ألقاه عبر رسالة بالفيديو، إن التحضر المستدام والسكن اللائق يقعان في صميم ولايتي المجلس وجمعية موئل الأمم المتحدة. واسترسل قائلا إن التوسع الحضري المتزايد يعني أن مصير التنمية المستدامة مرتبط بشكل مباشر بمصير المدن والمستوطنات البشرية؛ ولهذا السبب، عقد المجلس اجتماعا استثنائيا بشأن التحضر المستدام وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في نيسان/أبريل 2022. كما سيتيح استعراض منتصف المدة القادم لتنفيذ جدول الأعمال فرصة ممتازة لإجراء تقييم نقدي للتقدم المحرز في هذا الصدد. وأضاف قائلا إن الخطة الاستراتيجية الجديدة لموئل الأمم المتحدة قدمت نهجاً قوياً للنهوض بالمدن والمستوطنات البشرية المستدامة، وإن تركيزها على السكن الملائم والأراضي والخدمات الأساسية كان ضرورياً وجاء في الوقت المناسب. وستتيح الأعمال التحضيرية للقمة الاجتماعية العالمية، التي ستُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، فرصة لوضع الإسكان في صميم جدول أعمال التنمية الاجتماعية العالمية. وقال إنه يعتزم، في إطار العملية التحضيرية، عقد حوار حول السكن اللائق في الاجتماع السنوي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وستكون القمة في حد ذاتها فرصة لإعادة تصور التنمية والالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب. وفي الختام، أعرب عن التزامه بالعمل مع المشاركين وموئل الأمم

المتحدة من أجل ضمان حصول الإسكان الملائم والتحضر المستدام على الاعتراف الكامل بدورهما في بناء مجتمعات شاملة وعادلة وقادرة على الصمود.

9- وأثنت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على التعاون الطويل الأمد بين البرنامج وموئل الأمم المتحدة، والذي يتجدد من خلال شراكة المدن الأكثر مراعاة للبيئة وسيتعزز من خلال برنامج تأثير المدن المستدامة. ومن شأن الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029 أن تساعد في تعزيز السكن اللائق والقادر على الصمود، وحماية الموارد من الأراضي، وضمان توفير الخدمات الأساسية ودعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، مع السعي في الوقت نفسه إلى تعزيز التنوع البيولوجي وحماية البيئة، كما أنها تتوافق مع تطلعات الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة نفسها.

10- وفي معرض إشارتها إلى أن ولايتي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة متمايزتان ولكنهما تعززان بعضهما البعض، سلطت الضوء على أربعة مجالات للتوافق. أولاً، شددت على فوائد التنمية الحضرية التي تعطي الأولوية للطبيعة، وهو ما من شأنه أن يقلل من الانبعاثات، ويوفر الحماية من خلال الظل وحواجز الفيضانات، ويحسن الصحة النفسية للسكان. ثانياً، يُعتبر قطاع البناء، الذي يمثل مصدر ثلث الانبعاثات والنفايات العالمية، مجالاً مهماً من المجالات التي يعزز فيها عمل موئل الأمم المتحدة الأهداف البيئية. وتمثل النفايات نقطة التداخل الثالثة، وفي هذا الصدد، شكل تحديث مرافق المؤتمرات في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة في نيروبي مثالاً على البناء القليل النفايات الذي ينبغي للمدن أن تتبناه. رابعا، بما أن 70 في المائة من الحلول المناخية توجد في أيدي السلطات دون الوطنية، فإن فوائد التعاون مع المدن والحكومات المحلية واضحة؛ ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع موئل الأمم المتحدة على تعزيز إدراج الإجراءات التي تتخذها المدن في المساهمات المحددة وطنياً التي تعدها الدول الأعضاء قبل الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في بيليم، البرازيل، في تشرين الثاني/نوفمبر 2025. ومع توسع المدن، ازداد تأثيرها البيئي، ومع ازدياد حدة تغير المناخ، سيتعرض المزيد من سكان المدن للحرارة الشديدة وندرة المياه وارتفاع منسوب مياه البحر. ولذلك، حثت المشاركين على الموافقة على الخطة الاستراتيجية والمساعدة في إعداد العالم لمستقبل أكثر استدامة وأكثر ملاءمة للعيش.

11- وأشادت السيدة هيدالغو بمناصرة موئل الأمم المتحدة الحوارَ بين المدن والحكومات الوطنية والمجتمع المدني على مدى 50 عامًا تقريبًا. فبدلاً من أن تكون المدن في منافسة مع الدول، فإن المدن شريكة وحليفة لها. والواقع أن المدن، باعتبارها المستوى الحكومي الأقرب إلى الناس، تكون أول المستجيبين عند وقوع الأزمات – بما في ذلك تلك الناتجة عن موجات الحر والفيضانات والتلوث وعدم المساواة – وهي تمثل مفتاح حل تلك المشاكل. وعلى نحو ما يقر به ميثاق المستقبل، يتطلب التحول العالمي العمل على الصعيد المحلي، لكن المدن بحاجة إلى تمويل دولي من أجل تسريع عمليات الانتقال. وتشكل السياسات الحضرية اللبنات الأساسية للمستقبل الجماعي: يقلل الاستثمار في النقل العام والتنقل المعتمد على الحركة الجسمانية البشرية من الانبعاثات؛ ويساهم تطوير مساكن اجتماعية وميسورة التكلفة في مكافحة الفقر ويعود بالنفع على الاقتصاد؛ ويوفر إنشاء مساحات عامة آمنة وخضراء الحماية للضعفاء.

12- ويجب أن تشكل المدن أيضا جزءا من صياغة جدول الأعمال العالمي الذي كان لها دور حيوي في تفعيله. وفي الوقت الذي تواجه فيه المؤسسات المتعددة الأطراف تحديات كبيرة، ينبغي أن يشمل الإصلاحُ الضروري للحوكمة العالمية المدنَ، التي ثبت نجاح دبلوماسيتها، لا سيما فيما يتعلق بالعمل المناخي. وفي معرض دعوتها المشاركين للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ في فعالية أقيمت في باريس في 23 حزيران/يونيه، قالت إن المدن – بما في ذلك مدينتها، التي خفضت تلوث الهواء بنسبة 40 في المائة على مدى العقد الماضي – تفي بالاتفاق. وأكدت على أهمية منح كل طفل وأسرة ومجتمع فرصة عادلة في

مدن مستدامة تتسم بالقدرة على الصمود والجاذبية الاقتصادية، كما رحبت بالمناقشة التي دارت في الدورة الثانية المستأنفة حول إعادة تركيز عمل موئل الأمم المتحدة على توفير السكن.

13- واستعرضت المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة في بيانها العديد من الإنجازات الهامة التي تم التوصل إليها في تنفيذ قرارات جمعية موئل الأمم المتحدة، مثل وضع مبادئ توجيهية دولية بشأن المدن الذكية التي تركز على الناس وإطلاق خطة عمل عالمية لتسريع تحويل المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة بحلول عام 2030. وقالت إن الدورة الثانية المستأنفة لجمعية موئل الأمم المتحدة تشكل لحظة للتفكير الجماعي وفرصة لتجديد الإرادة السياسية وصياغة توافق في الآراء حول مستقبل مدن العالم ومجتمعاته. وفي مشهد عالمي متزايد التعقيد، تتيح الخطة الاستراتيجية الحالية للمنظمة، التي تغطي الفترة 2020-2025، لموئل الأمم المتحدة دعم إعادة إعمار المساكن في المناطق المتضررة من النزاعات، والنهوض بالبنية التحتية القادرة على التكيف مع المناخ في المناطق المعرضة للخطر، وتعزيز قدرته على الابتكار وبناء الشراكات والاستجابة السريعة للاحتياجات الناشئة.

14- وقد سعت الخطة الاستراتيجية المقترحة للفترة 2026-2029 إلى معالجة تحدٍ عاجل وعالمي، ألا وهو أزمة الإسكان العالمية، والتي إذا تُركت دون معالجة، ستستمر في تقويض الجهود الرامية إلى الحد من الفقر والنهوض بالمساواة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت الراهن، هناك أكثر من 2,8 مليار شخص لا يملكون مسكنًا لائقا، حيث يعيش أكثر من مليار شخص في مستوطنات عشوائية وأكثر من 300 مليون شخص لا يملكون مسكنا. ويتفاقم الوضع المترتب على فقدان المساكن بسبب الكوارث المناخية والنزاعات. وقد وُضع الإسكان والأراضي والخدمات الأساسية، في الخطة الاستراتيجية الجديدة، في صميم ولاية موئل الأمم المتحدة. واستناداً إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والالتزامات العالمية، مثل ميثاق المستقبل، فإن الهدف من ذلك هو إحداث تأثير في المجالات الأكثر أهمية. وتتحمل المدن وطأة الأزمات المتداخلة المتعددة، مثل النزاعات والنزوح وأثر تغير المناخ، لا سيما في بلدان الجنوب، وتوفر الملاذ والأمان للنازحين. ويعتبر دور موئل الأمم المتحدة في دعم التعافي الحضري وإعادة إعمار المساكن أكثر حيوية من أي وقت مضى. والعالم على المسار الصحيح لتجاوز عتبة الاحتباس الحراري العالمي البالغة 1,5 درجة مئوية؛ وبدون عمل مناخي حاسم في المدن، فإن فرص تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن 'جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة'، إلى جانب الغاية 11-1 - ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030 - معرضة لخطر كبير. ولذلك حثت الجمعية على اعتماد الخطة الاستراتيجية حتى يتسنى لموئل الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة أزمة الإسكان العالمية وضمان التحضر المستدام.

15- وفي الوقت الذي كان فيه النظام المتعدد الأطراف يتعرض لضغوط متزايدة، سعت مبادرة الأمم المتحدة 80 إلى إعادة تصور الأمم المتحدة على أساس مبادئ الابتكار والتأثير. وقد اتخذ موئل الأمم المتحدة خطوات مهمة في هذا الصدد، شملت تعزيز الرقابة المالية وترشيد الموارد البشرية وتعزيز الشفافية والكفاءة من خلال استخدام الأدوات الرقمية. إلا أن تأثيرها الأكبر كان في الميدان. وعلى مدار العام الماضي، عمل الموئل على النهوض بالتنمية الحضرية المستدامة في أكثر من 100 بلد، بما في ذلك من خلال تحسين فرص الحصول على المياه النظيفة، والمساعدة في صياغة سياسات إسكان شاملة، ونشر حلول المياه والطاقة النظيفة القائمة على الطبيعة، ودعم التخطيط الحضري المستجيب للمناخ في مختلف البلدان في كل منطقة. وتعكس هذه الجهود الالتزام الثابت لموئل الأمم المتحدة بتحقيق التحول الحضري المستدام. وتكتسي الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية أهمية حاسمة بالنسبة لجهود موئل الأمم المتحدة في التصدي للتحديات الحضرية والبيئية. وأعربت عن تقديرها للمساهمات الأساسية التي وردت في الوقت المناسب من الدول الأعضاء، ورحبت بالدعم المقدم من المانحين الجدد والعائدين. وشجعت الدول الأعضاء على النظر في زيادة مساهماتها غير المخصصة حتى يتمكن موئل الأمم المتحدة من الاستمرار في الدور الذي يضطلع به بوصفه وسيلة يستطيع العالم

من خلالها التغلب على أزمة الإسكان العالمية، والحفاظ على البيئة وبناء مجتمعات ومدن مزدهرة، مع عدم ترك أي شخص – أو مكان – خلف الركب.

16- وفي معرض ترحيبها بالمشاركين في كينيا، قالت السيدة واهومي إن مستوى المشاركة في الدورة الثانية المستأنفة أظهر العزم المشترك على مواجهة التحديات واغتنام فرص التحضر خلال العقد القادم. وأعربت عن أملها في أن تسير الجمعية أعمالها مع احترام نظامها الداخلي، وقالت إن البنود المدرجة في جدول الأعمال ليست ذات أهمية إجرائية فحسب، بل هي أساسية لاستمرار فعالية ومصداقية وتأثير عمل موئل الأمم المتحدة.

17- ومضت تقول إن التحضر السريع، حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية، جلب فرصا هائلة للنمو الاقتصادي والابتكار والتبادل الثقافي، كما أنه يطرح تحديات معقدة، بما في ذلك تزايد عدم المساواة وعدم كفاية المساكن والتدهور البيئي. واتخذت حكومة كينيا خطوات هامة لمواءمة السياسات الوطنية مع الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة، مع إعطاء الأولوية للسكن الميسور التكلفة، وتحسين البنية التحتية الحضرية وتمكين المجتمعات المحلية. وبالفعل، فإن برنامج الحكومة للسكن الميسور التكلفة، مع وجود 000 170 وحدة سكنية قيد الإنشاء و 000 200 أخرى مقرر إنشاؤها، رفع مستويات المعيشة لشعب كينيا وخلق أكثر من 000 200 وظيفة. وأبرزت أن الإشراف البيئي يمثل أولوية أخرى لحكومة بلدها التي انخرطت، من بين أمور أخرى، في تنظيف نهر نيروبي، مع مراعاة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في التخطيط العمراني والإقليمي، ومناصرة التخطيط الحضري القادر على التكيف مع المناخ.

18- وقالت إن التحديات كبيرة ولكنها ليست تعجيزية، وشددت على أهمية تنفيذ القرارات التي اعتمدتها الجمعية في الدورات السابقة، والتي قالت إنها حاسمة في تقديم فوائد ملموسة لملايين السكان الحضريين. وإذ حثت على الرؤية الجريئة والاجراءات العملية والالتزام الثابت بالمساواة والاستدامة والكرامة الإنسانية، أعربت عن أملها في أن يتردد صدى أعمال الجمعية خارج قاعات المؤتمر وأن تشكل مستقبل المدن والمجتمعات في جميع أنحاء العالم.

جيم- الحوار الرفيع المستوى

19- في الجلسة العامة الثانية، عُقدت حلقة نقاش رفيعة المستوى، أعقبها نقاش رفيع المستوى. ويرد في المرفق الرابع لهذا المحضر موجز لحلقة النقاش والمناقشة.

دال- الحضور

20- حضر ممثلو الدول الـ 116 التالية، الأعضاء في جمعية موئل الأمم المتحدة: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإسواتيني، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتشاد، وتشيكيا، وتونس، والجزائر، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، والسويد، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، والعراق، وعمان، وغامبيا، وغانا، وغينيا – بيساو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وقطر، وكابو فيردي، والكاميرون، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، وليبريا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وموزامبيق، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، والهند، وهنغاريا، وهولندا (مملكة –)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

21- وشارك أيضاً مراقبو الكرسي الرسولي، ونظام مالطة ذي السيادة المستقلة، ودولة فلسطين لدى موئل الأمم المتحدة.

22- وحضر ممثلو هيئات الأمم المتحدة التالية: المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي.

23- وحضر ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية: الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومصرف مأوى أفريقيا الإنمائي.

هاء- إقرار جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)

24- في الجلسة العامة الأولى، أقرت جمعية موئل الأمم المتحدة، وفقاً للمادة 13 من نظامها الداخلي، جدول الأعمال التالي، على أساس جدول الأعمال المؤقت (HSP/HA.2/12):

1- افتتاح الدورة.

2- إقرار جدول الأعمال.

3- تقرير رئيس لجنة الممثلين الدائمين.

4- تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين.

5- انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي.

6- الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029.

7- اعتماد نتائج الدورة.

8- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة لجمعية موئل الأمم المتحدة وغير ذلك من الترتيبات المتعلقة بها.

9- انتخاب أعضاء مكتب جمعية موئل الأمم المتحدة.

10- مسائل أخرى.

11- اختتام الدورة.

واو- تنظيم الأعمال

25- في الجلسة العامة الأولى، وافقت الجمعية على تنظيم الأعمال المقترح، على النحو الذي حدده الرئيس، بما في ذلك إجراء حوار رفيع المستوى حول موضوع "توفير السكن اللائق للجميع" في إطار البند 6 من جدول الأعمال بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029.

زاي- تقرير رئيس لجنة الممثلين الدائمين (البند 3 من جدول الأعمال)

26- في الجلسة العامة الأولى، قدم السيد إبرار حسين خان (باكستان)، متكلما بصفته رئيس لجنة الممثلين الدائمين، لمحة عامة عن عمل اللجنة في اجتماعها الثالث المفتوح العضوية، تحضيرا للدورة الحالية لجمعية موئل الأمم المتحدة. ويرد موجز الرئيس لوقائع الاجتماع في الوثيقة [--]/HSP/OECPR.2025، بينما يرد التقرير الإجرائي للاجتماع في الوثيقة [--]/HSP/OECPR.2025.

27- وكانت اللجنة قد أجرت خلال اجتماعها مناقشات موضوعية حول التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وقرارات جمعية موئل الأمم المتحدة والخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025. وكانت قد تلقت تحديثا

لنتائج الدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي، التي عُقدت في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وعلى التحضيرات للدورة الثالثة عشرة التي ستُعقد في باكو في أيار/مايو 2026. وأعدت اللجنة عددا من مشاريع التوصيات والمقررات لكي تنظر فيها الجمعية. وبعد مداولات مكثفة، توصلت اللجنة إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بمشروع مقرر بشأن الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026–2029 وبشأن وثيقة مصاحبة تتضمن التغييرات المقترحة على مشروع الخطة الاستراتيجية الواردة في الوثيقة HSP/HA.2/13. وفي ضوء تلك المشاورات المستفيضة، شجع الرئيس الجمعية على النظر في اعتماد تلك الوثائق دون مزيد من التغييرات. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت، لم تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بمشروع المقرر بشأن المبادئ التوجيهية الدولية بشأن المدن الذكية التي تركز على الناس. ولا يزال مشروع المقرر يتضمن نصا بين قوسين لتنظر فيه الجمعية؛ وأعرب عن رأي مفاده أنه، مع إجراء مشاورات غير رسمية إضافية، كان الاتفاق في متناول اليد.

28- وأخيراً، وافقت اللجنة على مواعيد اجتماعها الرابع المفتوح العضوية وجدول أعمالها المؤقت، الذي سيعقد في الفترة من 14 إلى 18 حزيران/يونيه 2027، وانتخبت أعضاء مكتبها الجدد للفترة 2025–2027. ومع ذلك، ظل مقعد دول أوروبا الشرقية شاغراً إلى أن يتم تعيين مرشح متفق عليه والموافقة عليه عن طريق إجراء الموافقة الصامتة.

29- وأحاطت جمعية موئل الأمم المتحدة علماً بتقرير رئيس لجنة الممثلين الدائمين.

30- واتفقت الجمعية على عقد مشاورات غير رسمية، برئاسة دامبتي بيدياكو أساري (غانا)، بهدف حل المسائل المعلقة في مشروع المقرر بشأن المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بالمدن التي تركز على الناس.

31- وفي الجلسة العامة الثالثة التي عقدت صباح يوم الجمعة 30 أيار/مايو 2025، أوضح ممثل فرنسا، متكلما بصفته رئيس المجلس التنفيذي، أن رسالة مؤرخة 15 أيار/مايو 2025 تتضمن الصيغة النهائية لمشروع سياسة إشراك أصحاب المصلحة قد عُممت على الدول الأعضاء في المجلس من أجل اعتمادها عن طريق إجراء الموافقة الصامتة. وقد خرجت أربع دول أعضاء عن إجراء الموافقة الصامتة، ولهذا السبب لم يعتمد المجلس مشروع السياسة بتوافق الآراء، وبالتالي لم يتسن تقديمه إلى الجمعية للنظر فيه واحتمال اعتماده في الدورة المستأنفة الحالية، كما طلبت الجمعية في المقرر 4/2.

32- وأحاطت جمعية موئل الأمم المتحدة علماً بتقريري رئيس لجنة الممثلين الدائمين ورئيس المجلس التنفيذي.

حاء- تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين (البند 4 من جدول الأعمال)

33- في الجلسة العامة الثالثة المعقودة صباح يوم الجمعة 30 أيار/مايو 2025، قال الرئيس إن المكتب، وفقاً لأحكام الفقرة 2 من المادة 17 من النظام الداخلي للجمعية، قد تلقى وتفحص وثائق تفويض الممثلين ونوابهم المشاركين في الدورة الثانية المستأنفة للجمعية المقدمة من الدول الأعضاء. وحتى 29 أيار/مايو 2025، كانت 37 دولة عضواً قد قدمت وثائق تفويض رسمية أصلية صادرة عن رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية إلى المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة. وقدمت 78 دولة أخرى من الدول الأعضاء معلومات عن تعيين ممثليها في الجمعية إلى المديرة التنفيذية عن طريق نسخة ممسوحة ضوئياً في نسق إلكتروني لوثائق التفويض الرسمية موقعة من رئيس الحكومة أو وزير الخارجية، أو عن طريق نسخة ممسوحة ضوئياً من رسالة أو مذكرة شفوية، بما في ذلك من البعثة الدائمة المعنية، أو بشكل آخر من أشكال الاتصال الرسمي. وبلغ مجموع عدد الدول الأعضاء التي لم ترسل إلى المديرة التنفيذية أي معلومات بشأن ممثليها 78 دولة.

34- وأوصى المكتب بأن تقبل الجمعية وثائق تفويض الدول الأعضاء.

35- وقبلت الجمعية وثائق تفويض الدول الأعضاء.

أولاً- انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي (البند 5 من جدول الأعمال)

36- في الجلسة العامة الثالثة، انتخبت جمعية موئل الأمم المتحدة بالتزكية أعضاء المجلس التنفيذي الـ36، وفقا لتوزيع المقاعد المبين في التقرير المتعلق بأعمال الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي أنشأه رئيس لجنة الممثلين الدائمين لدى موئل الأمم المتحدة عملاً بقرار الجمعية العامة 226/72 (A/73/726)، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها 239/73، والمادة 24 من النظام الداخلي، على النحو التالي: 10 مقاعد للدول الأفريقية؛ و8 مقاعد لدول آسيا والمحيط الهادئ؛ و4 مقاعد لدول أوروبا الشرقية؛ و6 مقاعد لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و8 مقاعد لدول أوروبا الغربية ودول أخرى.

37- وبناءً على ذلك، انتخبت جمعية موئل الأمم المتحدة ممثلي الدول الأعضاء التالية لشغل مناصب أعضاء في مجلس الإدارة للفترة 2025-2029:

(أ) من الدول الأفريقية: بوركينا فاسو، وبوروندي، والجزائر، وجيبوتي، وزمبابوي، والصومال، والكاميرون، ومصر، وموزامبيق، ونيجيريا؛

(ب) من دول آسيا والمحيط الهادئ: الإمارات العربية المتحدة[1]، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وجمهورية كوريا، والصين، والعراق، واليابان؛

(ج) من دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأوكرانيا، وسلوفاكيا؛

(د) من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أوروغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبيرو، وكولومبيا، والمكسيك؛

(هـ) من دول أوروبا الغربية ودول أخرى: إسبانيا، وألمانيا، والبرتغال، وتركيا، والسويد، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية.

38- وأوضح الرئيس أن أحد أعضاء الفريق سيتولى منصب رئيس مجلس الإدارة.

ثانياً- الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 (البند 6 من جدول الأعمال)

39- في الجلسة العامة الثانية، دعا رئيس جمعية موئل الأمم المتحدة في معرض تقديمه للبند، إلى إجراء حوار رفيع المستوى بشأن موضوع "توفير السكن اللائق للجميع: التركيز على الخطة الاستراتيجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة 2026-2029" ولفت الانتباه إلى مذكرة مفاهيمية عن الموضوع (HSP/HA.2/13/Add.1) التي جرت صياغتها بغرض توجيه مداولات الدورة.

40- وبدأ الحوار الرفيع المستوى بملاحظات استهلالية أدلى بها كل من ثاني محمد صويلحي، وزير الدولة للشؤون الفرنكوفونية والشراكات الدولية في فرنسا، وأمينة مجلس الوزراء لشؤون الأراضي والأشغال العامة والإسكان والتنمية الحضرية في كينيا، اللذان أدارا الحوار معا. ثم شارك كل من نائب وزير الإسكان والتنمية الحضرية والريفية في الصين، دونغ جيانغو، وعمدة باريس، آن هيدالغو، وحاكم نيروبي، جونسون ساكاجا، ورئيسة المجلس الوطني للتنمية العمرانية في شيلي، باولا خيرون، في حلقة نقاش رفيعة المستوى ترأستها المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، أناكلوديا روسباخ. ثم أتيحت الفرصة لممثلي الدول الأعضاء والمراقبين للإدلاء ببيانات حول موضوع الحوار الرفيع المستوى. وقدم المساهمات نائب واحد لرئيس الوزراء و24 وزيراً و5 نواب وزراء و19 ممثلا حكوميا وشريكان.

41- ويرد موجز للحوار الرفيع المستوى الذي أجراه رئيس جمعية موئل الأمم المتحدة في المرفق الرابع لهذا المحضر.

(1) بناء على المراسلات الواردة من المجموعة الإقليمية لدول آسيا والمحيط الهادئ، من المتوقع أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة عضواً في المجلس التنفيذي للفترة 2025-2027، ثم تحل محلها ماليزيا للفترة 2027-2029.

42- وأشارت المديرة التنفيذية في تعقيباتها على المناقشة إلى أنه على الرغم من أن البلدان تستخدم مجموعة واسعة من النماذج لدعم توفير السكن اللائق، إلا أن تلك النماذج تستند إلى مبادئ مشتركة ونهج تطلعية تتعلق بالمناخ والإدماج الاجتماعي والجوانب الاقتصادية وبناء التحالفات. وقالت إن البلدان أبدت اهتماماً كبيراً بالمشاركة في تبادل المعلومات والتعاون على المستويين العالمي والإقليمي، وكذلك على المستوى الثنائي، وأثبتت أن الإسكان وُضع في كثير من الحالات في صلب خطط التنمية الوطنية.

43- وفي الختام، أشار المنسق المشارك إلى أن الحوار أتاح تبادلا ثريا للمعلومات، لا سيما فيما يتعلق بمسائل التمويل والحلول الممكنة، وأهمية الأطر التنظيمية والقانونية القوية، وقيمة استقاء البيانات وتحليلها، وضرورة الاستفادة من استخدام التكنولوجيا، وأهمية التصميم السليم للإسكان والتطوير المستدام للمساكن.

ثالثاً- اعتماد نتائج الدورة (البند 7 من جدول الأعمال)

44- وفي الجلسة العامة الرابعة، التي عقدت بعد ظهر يوم الجمعة 30 أيار/مايو 2025، دعا رئيس جمعية موئل الأمم المتحدة الجمعية إلى النظر في مشروع مقرر بعنوان "الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة 2026-2029"، الوارد في ورقة غرفة اجتماعات. وقد أوصيت لجنة الممثلين الدائمين باعتماد المشروع في اجتماعها الثالث المفتوح العضوية، على أساس أن المديرة التنفيذية ستدخل عدداً محدوداً من التغييرات التوافقية على المشروع الأصلي، على النحو الذي قدمته المديرة التنفيذية، وبالصيغة التي وافقت عليها لجنة الممثلين الدائمين في اجتماعها الثالث المفتوح العضوية، وعلى النحو المبين في ورقة قاعة اجتماع.

45- وطلبت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إجراء تصويت على مشروع المقرر بالنظر إلى أن مشروع المقرر لم يحظ بتوافق الآراء.

46- وقال الرئيس إن الأمانة أكدت اكتمال النصاب القانوني للتصويت. وسيجري التصويت برفع الأيدي، وفقا للنظام الداخلي.

47- وأُجري تصويت برفع الأيدي على مشروع المقرر الذي اعتُمد بأغلبية 105 أصوات مقابل صوتين وامتناع عضو واحد عن التصويت.

48- وعقب اعتماد المقرر، رحب ممثل مصر، الذي تكلم نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، تعليلاً للتصويت، بالعملية التشاورية الشاملة التي قادتها المديرة التنفيذية في نيروبي أثناء صياغة مشروع المقرر، ودعا إلى مواصلة هذا النهج وتعزيزه بتوجيه من الدول الأعضاء. وقال إن الخطة الاستراتيجية تعكس مجموعة من الآراء والأولويات، وهي متوائمة مع المجالات الرئيسية المنصوص عليها في قرارات الجمعية. وشدد على أهمية تنفيذ الخطة الاستراتيجية من خلال خطط عمل إقليمية تعالج بفعالية الأولويات الإقليمية المتنوعة وتحقق تحسينات ملموسة في المدن والمستوطنات البشرية، لا سيما في البلدان النامية. وكرر دعوة الفريق إلى وضع إطار قوي للرصد والتقييم، مسترشداً بتوصيات وتقييمات الخطة الحالية، بما في ذلك المراجعة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

49- وهنأ ممثل مصر، بصفته الوطنية، الجمعية على اعتماد الخطة الاستراتيجية، بينما أعرب عن قلقه من أنه للمرة الأولى طُلب إجراء تصويت على أحد نتائج الجمعية. وأعرب عن أمله في ألا يؤدي التصويت إلى تقويض عمل موئل الأمم المتحدة، ودعا إلى تجديد التضامن بين البلدان لاستعادة روح التوافق التي طالما اتسم بها عمل الجمعية.

50- وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية، متكلما تعليلاً للتصويت، إن وفد بلده شارك بنشاط وبشكل بنّاء في المشاورات والمفاوضات بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية، معترفاً بأنها آلية مهمة لمواجهة تحديات التحضر العالمي وتعزيز منع الأزمات وتطوير البنية التحتية والتعاون الدولي. وأعلن أن وفد بلده انضم، بروح من التوافق، إلى توافق الآراء بشأن القرار. ومع ذلك، فإنه لا يزال يساوره بالغ القلق إزاء إدراج لغة لم يتم الاتفاق عليها وتتجاوز ولاية البرنامج، بما في ذلك الإشارات المسيّسة إلى حقوق الإنسان ونوع الجنس، وكذلك إلى ميثاق المستقبل. وينبغي

معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في المحافل ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة في جنيف ونيويورك، في حين ينبغي أن يبقى تركيز موئل الأمم المتحدة منصبا على ولايته التقنية.

51- وأكد من جديد تحفظات بلده فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك فيما يتعلق بميثاق المستقبل ومرفقاته. وقال إن بلده لن يقبل أي عناصر في تلك الوثائق تتعارض مع قوانينه الوطنية وقيمه الدينية والثقافية وأعرافه الأخلاقية. وستظل الصكوك الوطنية هي المرجع الوحيد للسياسات المحلية. وعلاوة على ذلك، لم تكترث الخطة الاستراتيجية بما يكفي للأثر السلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب، وهو ما يعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعمال حقوق الإنسان في البلدان النامية. وطلب أن يرد بيانه في التقرير الرسمي للاجتماع.

52- وتكلمت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية تعليلاً للتصويت، فأعربت عن خيبة أملها لأنه لأول مرة في مداولات موئل الأمم المتحدة لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة موضوعية. ونظراً لعدم قدرة الجمعية على التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029، فقد دعت إلى إجراء تصويت وصوتت ضد القرار. وينبغي أن يواصل موئل الأمم المتحدة التركيز على ولايته الأساسية المتمثلة في تعزيز البلدات والمدن المستدامة اجتماعياً وبيئياً. وقالت إن وفد بلدها لم يتمكن من دعم مشروع الخطة الاستراتيجية، لأنها لم تستوفِ الحد الأدنى من الشروط اللازمة لإقرارها. ومن بين الشواغل توصيف تغير المناخ كسبب جذري للتهديدات التي تتعرض لها المستوطنات البشرية بدلاً من التركيز على المخاطر البيئية الملموسة مثل جودة الهواء والمياه وحرائق الغابات وارتفاع منسوب مياه البحر. كما أن الافتقار إلى الوضوح والتركيز القابل للتنفيذ في مجال التأثير الثالث للخطة أمر مؤسف. وأعربت عن رفضها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قائلةً إنها تقدم برنامج حوكمة عالمية ناعمة لا يتسق مع سيادة الدول، ولذلك فإنها تشعر بخيبة أمل لعدم فصل الخطة الاستراتيجية عن هذا الإطار. كما اعترضت أيضًا على الإشارات الإشكالية لمفاهيم مثل التنوع والمساواة والشمول والإيديولوجية الجنسانية.

53- وقال ممثل الأرجنتين، الذي تكلم تعليلاً للتصويت، إن وفد بلده صوت ضد القرار لأن طلباته المتكررة بحذف ما يتضمنه نص مشروع الخطة الاستراتيجية من إشارات إلى خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة لم تلق آذاناً صاغية. وأضاف أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 صك غير ملزم قانونا، وكل دولة عضو تحتفظ بالحق السيادي في تنفيذ عناصرها على النحو الذي تراه مناسبا. وواصل قائلا إن الأرجنتين تدعو إلى رؤية متجددة للخطة الاستراتيجية، ترتكز على الاعتقاد بأن التنمية البشرية المستدامة تتحقق على أفضل وجه من خلال الاستثمار الخاص والأسواق المفتوحة والمناخ الاستثماري المواتي. وسيواصل بلده دعم مبادرات موئل الأمم المتحدة التي تدعم الحقوق الأساسية، مثل الحرية والملكية الخاصة، وأكد عزمه على مواصلة العمل مع البرنامج في المجالات التي تتفق مع رؤيته الوطنية للتنمية.

54- وقالت ممثلة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، متكلمة تعليلاً للتصويت، إن وفد بلدها مسرور بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار ورحبت بالتركيز في مشروع الخطة الاستراتيجية على التنمية الحضرية المستدامة والشاملة. ومع ذلك، فإن من المؤسف حذف الإشارة إلى العنف الجنساني، والذي لا يزال يشكل عائقا خطيرا أمام المدن الآمنة والشاملة، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. ومع القبول بالحل الوسط من أجل توافق الآراء، إلا أن وفد بلدها ظل ملتزماً بشدة بمعالجة العنف الجنساني وتوقع أن يدمج موئل الأمم المتحدة المساواة بين الجنسين والسلامة في تنفيذ الخطة.

55- وتكلمت ممثلة المكسيك تعليلاً للتصويت، فأعربت عن قلقها إزاء العملية المسيّسة بلا داعٍ التي أحاطت بالموافقة على الخطة الاستراتيجية – وهي وثيقة فنية أعدتها الأمانة وتتماشى مع ولاية الجمعية. كما أعربت عن أسفها لانهيار "روح نيروبي" التي ميزت التعاون داخل موئل الأمم المتحدة منذ عام 1997. وفي حين أيد وفد بلدها اعتماد الخطة الاستراتيجية، أعربت عن أسف الوفد للتشكيك في الإشارات الشكلية الرئيسية إلى حقوق الإنسان والعمل المناخي والمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنساني – وهي مبادئ أساسية في الخطة الحضرية

الجديدة وخطة عام 2030 وميثاق المستقبل، والتي اعتمدت جميعا بتوافق الآراء. وأشارت إلى أنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تسعى جاهدة لضمان ألا تصبح نيروبي الحلقة الأضعف في منظومة الأمم المتحدة، ويجب أن تضاعف جهودها لتعزيز الروابط بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب دعماً للناس والكوكب والازدهار المشترك.

56- ورحب ممثل البرازيل، الذي تكلم تعليلا للتصويت، باعتماد الخطة الاستراتيجية بتوافق الآراء، معترفا بالمشاركة البناءة والمرونة التي أبدتها الوفود وقيادة المديرة التنفيذية في الحفاظ على رؤية شاملة وتطلعية. وقال إن الخطة نجحت في دمج الأولويات الرئيسية، بما في ذلك الحصول على السكن الملائم، والحيازة الآمنة، والحصول على الخدمات الأساسية وتحويل المستوطنات العشوائية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. وتعتبر المبادئ الشاملة الواردة في الخطة، ولا سيما حقوق الإنسان، ضرورية لإنشاء مدن عادلة وقادرة على الصمود وشاملة للجميع. وبغية تعزيز استقلالية موئل الأمم المتحدة وقدرته على التنفيذ ولضمان نجاح الخطة، يجب على الدول توفير تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به وزيادة مساهماتها غير المخصصة للبرنامج. وأكد من جديد التزام بلده الكامل بدعم تنفيذ الخطة والدور الرئيسي لموئل الأمم المتحدة في التنمية الحضرية المستدامة.

57- وأعرب ممثل كولومبيا، الذي تكلم تعليلاً للتصويت، عن ارتياحه لاعتماد الخطة الاستراتيجية الجديدة. ومع ذلك، قال إنه من المؤسف عدم التوصل إلى اتفاق بشأن بعض الأحكام، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنساني. وعلى الرغم من أن روح نيروبي قد تأثرت بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بالإجماع، إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن الدول الأعضاء نجحت في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية الأخرى التي تناولتها الخطة الاستراتيجية على الرغم من تباين وجهات نظرها الشديد في كثير من الأحيان.

58- وفي الجلسة العامة الرابعة، التي عقدت بعد ظهر يوم الجمعة 30 أيار/مايو 2025، دعا رئيس جمعية موئل الأمم المتحدة الجمعيةَ إلى النظر في اعتماد مشروع المقرر بعنوان "الموافقة على المبادئ التوجيهية الدولية بشأن المدن الذكية التي تركز على الناس"، الوارد في ورقة غرفة اجتماعات.

59- وعقب تعليق الجلسة من أجل السماح بوضع الصيغة النهائية لمشروع المقرر قبل اعتماده، أبلغ ممثل غانا الجمعية أنه لم يتسن للأسف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص مشروع المقرر.

60- وبناءً على اقتراح الرئيس، أحاطت الجمعية علماً بالعرض الذي قدمته المديرة التنفيذية لمشروع المبادئ التوجيهية الدولية بشأن المدن الذكية التي تركز الناس.

61- ويرد المقرران التاليان، بصيغتهما المعتمدة، في المرفق الثاني لهذا المحضر.

المقرر	*العنوان*
6/2	الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة 2026-2029
7/2	مواعيد جمعية موئل الأمم المتحدة الثالثة وجدول أعمالها المؤقت

62- اعتمدت جمعية موئل الأمم المتحدة، في الجلسة العامة الرابعة التي عُقدت عصر يوم الجمعة 30 أيار/مايو 2025، هذا المحضر استناداً إلى المشروع المعمم وعلى أساس أنه سوف يستكمل التقرير ويضعه في صيغته النهائية، وذلك بالعمل جنباً إلى جنب مع الأمانة.

رابعاً- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة لجمعية موئل الأمم المتحدة وغير ذلك من الترتيبات المتعلقة بها (البند 8 من جدول الأعمال)

63- في الجلسة العامة الرابعة، التي عقدت عصر يوم الجمعة 30 أيار/مايو 2025، اعتمدت جمعية موئل الأمم المتحدة قراراً بشأن مواعيد الدورة الثالثة للجمعية وجدول أعمالها المؤقت على النحو المبين في ورقة غرفة اجتماعات. ويرد المقرر 7/2 في المرفق الثاني لهذا المحضر.

خامساً- انتخاب أعضاء مكتب جمعية موئل الأمم المتحدة (البند 9 من جدول الأعمال)

64- عملا بالمادة 18 من النظام الداخلي للجمعية، انتخبت الجمعية في جلستها العامة الثالثة، التي عقدت صباح يوم الجمعة 30 أيار/مايو، الدول الأعضاء التالية أعضاء في مكتبها اعتبارا من نهاية الجلسة العامة الأخيرة من دورتها الثانية المستأنفة وحتى نهاية الجلسة العامة الأخيرة من دورتها الثالثة.

الرئيس: ماليزيا

نائب الرئيس: إثيوبيا

المقرر: المكسيك

65- وبقي منصبان لنائبي الرئيس شاغرين في انتظار ترشيحات ممثلي دول أوروبا الشرقية وممثلي دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

66- وأعلن الرئيس أن دول آسيا والمحيط الهادئ أيدت ترشيح ماليزيا والإمارات العربية المتحدة لمنصب رئيس جمعية موئل الأمم المتحدة للفترة 2025-2029، على أن تتولى ماليزيا المنصب لمدة عامين خلال الفترة 2025-2027، في حين تتولى الإمارات العربية المتحدة المنصب لمدة عامين خلال الفترة 2027-2029.

سادساً- مسائل أخرى (البند 10 من جدول الأعمال)

المنتدى العالمي لأصحاب المصلحة

67- لفت أحد الممثلين، متكلما باسم أصحاب المصلحة، الانتباه إلى الاجتماع الثالث للمنتدى العالمي لأصحاب المصلحة، الذي عقده موئل الأمم المتحدة عبر الإنترنت يومي 22 و23 أيار/مايو 2025. ومع الإقرار بالجهود المبذولة لوضع سياسة لإشراك أصحاب المصلحة، أعرب أصحاب المصلحة عن أسفهم لعدم التمكن حتى الآن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع سياسة لتوجيه العمل في هذا المجال، وأكدوا على أهمية استمرار مشاركة أصحاب المصلحة في دفع المفاوضات لتحقيق هذه الغاية. وحث عدد من المشاركين الذين تكلموا نيابة عن الكيانات المراقبة على اعتماد سياسة قوية لإشراك أصحاب المصلحة تحترم التنظيم الذاتي، وتضمن المشاركة الفعالة، لا سيما من قبل الحكومات المحلية والمجموعات النسائية الشعبية، وتضمن التمويل المباشر والمرن للمبادرات المجتمعية. وسلطوا الضوء على أهمية التخطيط التعاوني والنهج المراعية للمنظور الجنساني والبيانات المحلية الموثوقة في النهوض بالتنمية الحضرية العادلة والمستدامة.

سابعاً- اختتام الدورة (البند 11 من جدول الأعمال)

68- أكدت السيدة واهومي في البيان الختامي الذي ألقته بالنيابة عن السيد ويليام روتو، رئيس كينيا، على التزام بلدها القوي بعمل موئل الأمم المتحدة وولايته، وأعلنت عن تعهد الرئيس الكيني بمضاعفة مساهمة كينيا المالية لموئل الأمم المتحدة ثلاثة أضعاف، مما يعكس دور كينيا الطويل الأمد كمضيف للبرنامج والتزامها فيما يخص التنمية الحضرية العالمية. واقترح الرئيس أيضاً تشكيل مجموعة من المناصرين العالميين في مجال السكن الملائم والميسور التكلفة بغية الإسراع في تنفيذ قرار جمعية موئل الأمم المتحدة 7/2 بشأن توفير السكن الملائم للجميع.

69- كما شكرت السيدة روسباخ رئيس كينيا، وليام روتو، على دعمه الثابت للبرنامج وإعلانه عن زيادة مساهمة البلد المالية لموئل الأمم المتحدة بثلاثة أضعاف.

70- وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أُعلِن اختتام الدورة في الساعة 19:05 من يوم الجمعة 30 أيار/مايو 2025.

المرفق الأول

النتائج التي اعتمدتها جمعية موئل الأمم المتحدة في دورتها الثانية المستأنفة

المقرر	*العنوان*
6/2	الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة 2026–2029
7/2	مواعيد جمعية موئل الأمم المتحدة الثالثة وجدول أعمالها المؤقت

المرفق الثاني

المقررات التي اعتمدتها جمعية موئل الأمم المتحدة في دورتها الثانية المستأنفة

المقرر 6/2: الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة 2026-2029

إن جمعية موئل الأمم المتحدة،

إذ تشير إلى مقررها 1/2، المعتمد في دورتها الثانية، التي عقدت في حزيران/يونيه 2023، الذي طلبت فيه إلى المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة أن تبدأ، بالتشاور مع المجلس التنفيذي، التحضيرات لوضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029،

وإذ ترحب بالعملية التشاورية التي أجرتها المديرة التنفيذية في نيروبي من أجل إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 بطريقة مفتوحة وشاملة، وتدعو إلى مواصلة هذه الممارسة وتعزيزها في عمل موئل الأمم المتحدة في المستقبل، تحت إشراف الدول الأعضاء،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بالمشاورات التي أجريت في إطار منتديات الأمم المتحدة والمنتديات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، وكذلك مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك على المستوى المحلي، ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل ضمان اتباع نهج متسق تجاه التنمية الحضرية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة،

وقد نظرت في مشروع الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029، الذي قدمته المديرة التنفيذية إلى المجلس التنفيذي خلال دورته الأولى لعام 2025، وتوصيات الاجتماع الثالث المفتوح العضوية للجنة الممثلين الدائمين،

1- *توافق* على الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029[(2)].

2- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية:

(أ) أن تقدم إلى المجلس التنفيذي إطارا للرصد يتماشى مع نهج الإدارة القائمة على النتائج للخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 من أجل النظر فيه وإمكانية الموافقة عليه في دورته الثالثة لعام 2025، مع مؤشرات أداء موجزة ومحددة وموقوتة ومنهجية وقابلة للقياس بهدف تتبع التقدم المحرز في تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية ومخرجاتها، مع ضمان المساءلة والشفافية وتحديد الأولويات فيما يتعلق بتخصيص الموارد لوظائف الرصد والإبلاغ؛

(ب) أن تقدم إلى المجلس التنفيذي استراتيجية محدثة لتعبئة الموارد للنظر فيها وإمكانية الموافقة عليها في دورته الأولى لعام 2026؛

(ج) أن تواصل تعزيز تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في جميع برامج موئل الأمم المتحدة ومشاريعه وسياساته وأنشطته؛

3- *تدعو* جميعَ الدول الأعضاء التي تلمك القدرة إلى النظر في المساهمة في الموارد المالية الأساسية لموئل الأمم المتحدة، التي لا غنى عنها لتمكين موئل الأمم المتحدة من الوفاء بولايته بنجاح، وتنفيذ برامجه الرامية إلى تعزيز المستوطنات البشرية المستدامة اجتماعياً وبيئياً، وتنفيذ خطته الاستراتيجية.

(2) HSP/HA.2/13.

المقرر 7/2: مواعيد جمعية موئل الأمم المتحدة الثالثة وجدول أعمالها المؤقت

إن جمعية موئل الأمم المتحدة

1- *تقرر* أن تكون مواعيد انعقاد دورتها الثالثة في الفترة من 25 إلى 29 حزيران/يونيه 2029؛

2- *تقرر أيضاً* أن يكون جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة على النحو التالي:

1- افتتاح الدورة.

2- إقرار جدول الأعمال.

3- تقرير رئيس لجنة الممثلين الدائمين.

4- تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين.

5- اعتماد تقرير المجلس التنفيذي.

6- انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي.

7- أنشطة موئل الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ القرارات التي اعتمدتها جمعية موئل الأمم المتحدة في دوراتها السابقة.

8- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

9- تقارير المنتدى الحضري العالمي.

10- الحوار بشأن الموضوع الخاص للدورة الثالثة لجمعية موئل الأمم المتحدة.

11- الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2030-2033.

12- جدول الأعمال المؤقت وغير ذلك من الترتيبات المتعلقة بالدورة الرابعة لجمعية موئل الأمم المتحدة.

13- اعتماد نتائج الدورة.

14- انتخاب أعضاء مكتب جمعية موئل الأمم المتحدة.

15- اعتماد تقرير الدورة.

16- مسائل أخرى.

17- اختتام الدورة.

المرفق الثالث

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى جمعية موئل الأمم المتحدة في دورتها الثانية المستأنفة

أصحاب السعادة،

أصدقائي الأعزاء،

يسرني أن أبعث تحياتي إلى جمعية الأمم المتحدة للموئل في دورتها الثانية هذه وأنتم تستأنفون دورتكم في نيروبي.

إنكم مجتمعون بينما يواجه عالمنا ومدننا تحديات على جميع الجبهات – تتسارع وتيرتها بسبب النزاعات وأزمة المناخ وتزايد عدم المساواة وتزايد الانقسامات الجيوسياسية.

ويكمن جوهر هذه الجمعية في العمل الجماعي من أجل المساعدة في إيجاد الحلول، والتمسك بالقيم المشتركة، وتعزيز عملنا في الوقت الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى الثمانين لتأسيسها.

ويمكن الإقرار بحقيقة أساسية وهي:

لا يمكننا بناء عالم صالح للعيش إذا لم يكن الناس يملكون مكانا حيث يعيشون.

ومع ذلك، فإن 2,8 مليار شخص حول العالم لا يملكون مأوى ملائما – فإما هم عالقون في مستوطنات عشوائية أو أحياء فقيرة أو أنهم بلا مأوى على الإطلاق.

ويؤكد ميثاق المستقبل على أن هناك حاجة ملحة في هذا الصدد – ويدعو إلى حصول الجميع على سكن لائق وآمن وبأسعار معقولة.

وتؤكد الخطة الاستراتيجية التي تتبنونها في نيروبي على أن الإسكان حق من حقوق الإنسان. إنها منفعة عامة. وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وخطتكم الاستراتيجية تقدم طريقاً للمساعدة في تعزيز الكرامة والأمان والفرص.

أتمنى لكم كل النجاح.

فلنواصل العمل معاً من أجل ضمان أن يكون لكل شخص في كل مكان مسكن يأوي إليه.

شكراً لكم.

المرفق الرابع

موجز للحوار الرفيع المستوى مقدم من رئيس جمعية موئل الأمم المتحدة بشأن موضوع "توفير السكن اللائق للجميع: التركيز على الخطة الاستراتيجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة 2026-2029"

ألف- الحوار الرفيع المستوى

1- تضمن الحوار الرفيع المستوى بشأن الموضوع ملاحظات استهلالية أدلى بها كل من ثاني محمد صويلحي، وزير الدولة للشؤون الفرنكوفونية والشراكات الدولية في فرنسا، وأمينة مجلس الوزراء لشؤون الأراضي والأشغال العامة والإسكان والتنمية الحضرية في كينيا، أليس واهومي، اللذان كانا الرئيسين المشاركين للدورة. وكان المشاركون الأربعة في حلقة النقاش هم نائب وزير الإسكان والتنمية الحضرية والريفية في الصين، دونغ جيانغو، وعمدة باريس، آن هيدالغو، وحاكم نيروبي، جونسون ساكاجا، ورئيسة المجلس الوطني للتنمية العمرانية في شيلي، باولا خيرون. وترأست حلقة النقاش المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أناكلوديا روسباخ.

2- وأثنى السيد محمد صويليحي على النهج الشامل والطموح المتبع في صياغة مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029. وقد أصابت الخطة في إعادة وضع الحصول على سكن لائق وميسور التكلفة ومستدام في صميم عمل موئل الأمم المتحدة. ويجب الاعتراف بالإسكان لا كامتياز، بل كحق أساسي - بوصفه ركيزة للكرامة الإنسانية والاندماج الاجتماعي والتنمية الحضرية المستدامة. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال 2,8 مليار شخص يفتقرون إلى السكن اللائق، حيث يعيش 1,2 مليار شخص في مستوطنات عشوائية ويقدر عدد المشردين بنحو 300 مليون شخص. وغالباً ما يكون الأشخاص الأكثر تضرراً هم الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والنازحون واللاجؤون.

3- وأشار إلى إنشاء فريق خبراء عامل حكومي دولي معني بالسكن اللائق مؤخراً برئاسة مشتركة بين كينيا وفرنسا. واجتمع الفريق العامل، الذي يضم نحو 200 خبير، لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر 2024، وأتاح فرصة فريدة للتفكير التعاوني. وشجع جميع الدول الأعضاء على المساهمة بنشاط في عمل اللجنة التي ستصدر توصيات عملية وتوفر المعلومات للنسخ المقبلة من *تقرير المدن العالمية* الذي يصدر كل سنتين. ويتطلب التصدي لتحديات الإسكان أكثر من مجرد زيادة المعروض من المساكن. كما يجب أيضاً تعزيز الأطر والأدوات القانونية والمالية والمؤسسية. وقد أكدت التجارب الوطنية على أهمية النُهج المتكاملة التي تجمع بين تخطيط الأراضي ومعايير البناء الصارمة والوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المدارس والنقل مع مراعاة المعايير الاجتماعية المحلية. ومن غير المرجح أن تلبي سياسات الإسكان التي تعمل بمعزل عن تخطيط البنية التحتية الاحتياجات الحقيقية.

4- واسترسل قائلا إن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل والخطة الاستراتيجية الجديدة أتاحا فرصاً قيّمة لتبادل الخبرات وتجنب الأخطاء ووضع حلول أكثر فعالية. ويمثل الحصول على السكن اللائق أمرا منشودا على الصعيد العالمي، ومن خلال الالتزام المشترك واحترام التنوع، يمكن للدول الأعضاء أن تتقدم معاً نحو تحقيق هذا الهدف المشترك.

5- وقالت السيدة واهومي إن الحوار الرفيع المستوى يجري في لحظة حرجة، حيث لا يزال الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم يعيشون دون سكن آمن وميسور التكلفة وملائم. ويتمثل الهدف من الحوار في تحفيز الإرادة السياسية وتعزيز الشراكات المبتكرة والنهوض بتنفيذ الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029، مع التركيز على تحويل المستوطنات العشوائية وتوسيع نطاق الوصول إلى الأراضي والخدمات الأساسية.

6- ومضت تقول إنه يجب الإقرار بأن السكن اللائق حق أساسي من حقوق الإنسان وحافز للتنمية الحضرية المستدامة، والحد من الفقر، وخلق فرص العمل، والقدرة على التكيف مع المناخ والتعافي من الأزمات. ومن شأن المعرفة المشتركة وأطر السياسات الشاملة وتعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية أن تكون ضرورية لتحقيق مستقبل يمكن فيه لجميع الناس التمتع بكرامة العيش في بيت آمن وملائم.

7- وقالت إن بلدها، كينيا، يفخر بالمشاركة، إلى جانب فرنسا، في رئاسة فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع. وبدعم من موئل الأمم المتحدة، أحرز الفريق العامل تقدما كبيرا، وستُعقد دورته القادمة في نيروبي يومي 22 و23 تشرين الأول/أكتوبر 2025. وفي ختام ملاحظاتها رحبت بالمشاركين المرموقين في حلقة النقاش وقالت إنها تتطلع إلى تبادل مثمر للآراء تديره المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة.

8- وشدّدت السيدة روسباخ على الأهمية الحاسمة لموضوع الحوار الرفيع المستوى في وقت لا يزال فيه ما يقرب من 3 مليارات شخص يفتقرون إلى السكن اللائق والحيازة الآمنة للأراضي والخدمات الأساسية، ويعيش أكثر من مليار شخص في مستوطنات عشوائية وأحياء فقيرة. وتستمر النزاعات والنزوح الناجم عن المناخ في دفع الملايين إلى ظروف معيشية متزايدة الهشاشة. ويجب إقرار السكن اللائق بوصفه حقا من حقوق الإنسان وأساسا حيويا للقضاء على الفقر وحل الأزمات وتحقيق أهداف المجتمع العالمي المتعلقة بالمناخ. ويتعين على الحكومات والقادة الحضريين اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل تحقيق تلك الأهداف. ويضع مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 الإسكان والأراضي والخدمات الأساسية في صميم عمل موئل الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يعزز التعاون بين البرنامج والدول الأعضاء مع دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة، بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن الالتزام السياسي القوي والدعم المالي سيكونان حاسمين في تنفيذ الخطة. وفي الختام، شددت على أن الحوار الرفيع المستوى يمثل فرصة للدول الأعضاء من أجل مناقشة التحديات التي تواجهها وأولوياتها في مجال الإسكان والممارسات الناجحة التي يمكن أن تعزز هدف توفير السكن اللائق للجميع.

9- ورداً على أسئلة مديرة الجلسة حول كيفية إسهام سياسات الإسكان الملائمة في الحد من الفقر ودعم التنمية الاقتصادية المحلية وخلق فرص العمل، وكيف تسعى الصين إلى تحقيق هذه الأهداف مع تعزيز الشراكات بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص، أوجز السيد دونغ ثلاث استراتيجيات أساسية اعتمدتها حكومة بلده.

10- أولاً، تمثل سلامة الإسكان الريفي حجر الزاوية في جهود بلده للحد من الفقر. ويُعتبر تجديد المساكن المتداعية في المناطق الريفية خدمة عامة أساسية وشكلا من أشكال المساعدة الاجتماعية. وقد تم ضمان سلامة السكن لأكثر من 23 مليون أسرة فقيرة، حيث خصصت الحكومة المركزية أكثر من 310 مليارات يوان مع تمويل إضافي قدمته السلطات دون الوطنية. وتخضع كل عملية تجديد للمراقبة عن كثب بغية ضمان الجودة والسلامة والقدرة على مقاومة الزلازل.

11- ثانياً، وسّعت الصين من فرص الحصول على مساكن ميسورة التكلفة لسكان المناطق الحضرية الجدد والسكان من الطبقة العاملة ذات الدخل المتوسط. وتباع الوحدات السكنية بسعر التكلفة مع هوامش ربح ضئيلة. وبحلول نهاية عام 2024، بُني أو خُصص أكثر من 32 مليون وحدة سكنية ميسورة التكلفة، مما أدى إلى تحسين ظروف السكن لأكثر من 100 مليون شخص. ومن المقرر إضافة مليون وحدة أخرى في عام 2025.

12- ثالثاً، نفذت الحكومة، منذ عام 2008، عمليات ترميم واسعة النطاق للمساكن الحضرية المتهالكة وغير الآمنة، مستهدفة الوحدات السكنية المتهالكة هيكلياً ومدن الصفيح والمساكن المتدنية المستوى. وبحلول نهاية عام 2024، جُدد أكثر من 74 مليون وحدة سكنية، مما أدى إلى تحسين الظروف المعيشية لأكثر من 150 مليون من سكان المناطق الحضرية بشكل كبير، مع التخطيط لتجديد 000 500 وحدة أخرى في عام 2025.

13- كما حفزت سياسة الإسكان أيضا على خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية. ومنذ إصلاحات تسويق الإسكان في البلد عام 1998، نما قطاعا العقار والبناء بشكل سريع، مما أدى إلى توفير أكثر من 80 مليون وظيفة. ويوظف قطاع العقار أكثر من 16 مليون شخص، وقطاع الإنشاءات ما يقرب من 58 مليون شخص. كما طورت الصين أيضا نماذج قابلة للتكرار لإعادة بناء المساكن بعد الكوارث، تدمج مبادئ حماية البيئة والاستدامة، كما رأينا في الاستجابات لزلزال ونتشوان عام 2008، وزلزال يوشو عام 2010، وزلزال جيشيشان عام 2023.

14- وردًا على سؤال من مديرة الجلسة بشأن الأولويات والاستراتيجيات الشاملة التي اعتمدتها مدينة باريس لتلبية احتياجاتها من المساكن مع التصدي للمخاوف المتعلقة بتغير المناخ وعدم المساواة الاجتماعية، أكدت السيدة هيدالغو على الحاجة إلى الإرادة السياسية واتباع نهج شامل لمعالجة أزمة الإسكان. ويجب ألّا يعتبر الإسكان مجرد مسألة تتعلق بحقوق الإنسان وكرامته فحسب، بل أيضًا مسألة مرتبطة بتماسك المجتمع والتنمية الاقتصادية. فقد عولج الإسكان الاجتماعي والميسور التكلفة في باريس باعتباره أولوية سياسية مركزية منذ عام 2001، حيث خصص مبلغ 800 مليون يورو في عام 2024 وحده. وأضافت أن نسبة المساكن الاجتماعية في المدينة زادت من 13 في المائة إلى 25 في المائة خلال تلك الفترة، مما أتاح لنسيج سكاني يتميز بالتنوع الاجتماعي البقاء في المناطق المركزية ودعم العمال الأساسيين، بمن فيهم الممرضات وسائقو سيارات الأجرة وموظفو الخدمات العامة.

15- ومضت تقول إن المدينة حددت هدفا متمثلا في توفير 35 في المائة من المساكن الاجتماعية والميسورة التكلفة بحلول عام 2040، واعتمدت استراتيجيات مبتكرة، بما في ذلك فصل ملكية الأراضي عن المباني وتوفير المساكن للشباب والعائلات بأسعار مدعومة. وبدعم من الحكومة الوطنية والمفوضية الأوروبية، اتخذت المدينة أيضا تدابير تنظيمية لمعالجة تأثير المضاربة في سوق العقار. وأشارت إلى أن العديد من الأسر الباريسية تنفق أكثر من 40 في المائة من دخلها على السكن، وهي حقيقة تؤكد الحاجة الملحة إلى أدوات تشريعية لمواجهة التسعير المفرط.

16- وفي معرض تأكيدها على أهمية الحوكمة المتعددة المستويات، لفتت السيدة هيدالغو الانتباه إلى إنشاء حافظة في المفوضية الأوروبية تركز على الإسكان، وإلى ائتلاف من رؤساء البلديات من جميع أنحاء أوروبا يعمل على مواءمة البرامج البلدية مع المبادرات الوطنية والأوروبية. ويشكل هذا التحالف ثلاثي المستويات – المحلي والوطني والإقليمي – أمراً بالغ الأهمية لدفع عجلة الإصلاحات الهادفة. واختتمت بالتشديد على الأهمية العاطفية والمجتمعية لجهود توفير السكن اللائق، مشيرةً إلى أن الأسر المستفيدة من السكن الاجتماعي الجديد غالباً ما تتحدث عن أثره التحويلي على تعليم أطفالها ورفاهيتهم.

17- وقال السيد ساكاجا إن التغير الديمغرافي السريع ونمو المدن في العالم النامي، ولا سيما في أفريقيا، يعني ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة بغية ضمان أن توفر المدن لسكانها مساكن ملائمة ومستدامة وبأسعار معقولة. وردا على سؤال من مدير الجلسة بشأن الفرص والتحديات التي ينطوي عليها وضع الإسكان في قلب سياسة التنمية، وصف السيد ساكاجا استراتيجية الإسكان في كينيا بأنها قرار مدروس وشجاع سياسيا، بقيادة رئيس البلد، يرمي إلى إعطاء الأولوية للكرامة ومنح الأمل للمواطنين من خلال برامج الإسكان الواسعة النطاق. وتوجد في نيروبي وحدها 000 60 وحدة قيد الإنشاء، وأكثر من 000 200 على مستوى البلد. ولا يعتبر الإسكان مجرد مأوى بل جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

18- وقد كان لتسليم حوالي 000 1 وحدة سكنية التي سُلمت مؤخراً إلى عائلات من المستوطنات العشوائية على الموقع الإلكتروني أثر تحويلي على كرامة المستفيدين وتقديرهم لذاتهم. وترتبط الاستثمارات في مجال الإسكان ارتباطا مباشرا بخلق فرص عمل في العديد من المهن، وهي تساهم في انخفاض الجريمة في الأحياء المتضررة بنسبة 47 في المائة تقريبا. وشدّد على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات بالنظر إلى سكان بلده من الشباب وضرورة معالجة البطالة والفقر وعدم المساواة في المناطق الحضرية.

19- وأوضح أن عدد سكان نيروبي يرتفع من 5 إلى 7 ملايين نسمة خلال اليوم بسبب انتقال مسافرين إلى المدينة للعمل. وتنطوي هذه الديناميكية على آثار على البيئة والانبعاثات، والتي سعت السلطات إلى التخفيف من آثارها من خلال التخطيط الحضري الأخضر والدائري الذكي مناخياً. ويتعين على جميع مشاريع البناء الجديدة في القطاعين العام والخاص في نيروبي الامتثال لمعايير البناء والاستدامة المحدثة. وأقامت سلطات نيروبي شراكات ناجحة مع القطاع الخاص، بما في ذلك ما يتعلق بمشاريع تنموية بقيمة 650 مليون دولار أمريكي تشمل تسع مجمعات سكنية، حيث توفر سلطات المدينة الأراضي مقابل وحدات سكنية وترتيبات لتقاسم الإيرادات.

20- وقالت السيدة خيرون في معرض ردها على سؤال عن الكيفية التي يمكن بها لسياسات التنمية الإقليمية والتنقل أن تدعم توفير السكن اللائق للجميع في أمريكا اللاتينية، إن المجلس الوطني للتنمية العمرانية، الذي ترأسه، يقدم المشورة لرئيس شيلي بشأن تنفيذ السياسات الوطنية الحضرية والريفية والعمرانية. ويهدف المجلس، الذي يضم 49 عضوا من الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، إلى تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. وتسعى شيلي إلى اعتماد نهج عمراني للتنمية الحضرية، يبتعد عن النماذج الجامدة نحو تخطيط أكثر ديناميكية وعلائقية يراعي الاستمرارية المكانية والتنوع وتعدد الأبعاد.

21- وسلطت الضوء على خمسة جوانب رئيسية في تجربة بلدها في السعي لتوفير السكن اللائق لسكانه. أولاً، تحولت سياسة الإسكان الوطنية، التي تم تطويرها على مدار 40 عاما، نحو نهج أكثر تكاملا يربط الإسكان بالخدمات والتوظيف والبنية التحتية بغية الحد من عدم المساواة. وتمثل الابتكار الرئيسي في الانتقال من نموذج التطبيق الفردي إلى نموذج قائم على الاحتياجات الإقليمية يتضمن أدوات مشتركة بين القطاعات. ثانياً، سعت شيلي إلى إصلاح نظامها الوطني لتقييم الاستثمار من أجل التركيز على الأقاليم والتخطيط المترابط الطويل الأجل بدلا من المشاريع المعزولة. وأتاح قانون تغير المناخ الأخير إجراء تغييرات في منهجيات التمويل وشجع التحالفات بين القطاعين العام والخاص. ثالثًا، تُعتبر العلاقات بين المناطق الحضرية والريفية سلسلة متصلة، لا سيما في الجهود المبذولة لمعالجة مسائل الأراضي في المناطق الحضرية، ومكافحة المضاربة العقارية وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ. رابعاً، نظراً للدوافع المعقدة للقطاع غير الرسمي، يجب أن تتجاوز استراتيجيات المستوطنات العشوائية مجرد تحسين المساكن لتشمل التكثيف والتصليح والخدمات المتكاملة. خامساً، من المهم معالجة احتياجات الرعاية والخدمات في التخطيط الحضري. ويهدف النظام الوطني للرعاية في شيلي إلى توطين خدمات الرعاية وربطها بالإسكان والتعليم والخدمات الصحية وغيرها من البنى التحتية الأساسية. وفي الختام، شددت على أن تغير المناخ وسرعة شيخوخة السكان في البلدان يعني أن الوقت قد حان لإعادة التفكير بشكل جذري في كيفية تصميم المدن والعيش فيها.

باء- النقاش الرفيع المستوى

22- في المناقشة التي تلت ذلك، أدلى الوزراء وغيرهم من ممثلي البلدان الرفيعي المستوى ببيانات تناولت موضوع الجلسة، "توفير السكن اللائق للجميع: التركيز على الخطة الاستراتيجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة 2026-2029". كما أدلى ببيانات ممثلو كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمجموعات الرئيسية لأصحاب المصلحة والمنظمات غير الحكومية.

23- وأعرب العديد من الممثلين عن تأييدهم لمشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029.

24- وقال العديد من الممثلين إن السكن الملائم يمثل محور تركيز مناسب لمشروع الخطة الاستراتيجية، حيث أن السكن الملائم لا يتعلق فقط بتوفير أماكن كافية للعيش، بل يجلب معه فوائد جمة أخرى، ليس أقلها الحدُّ من الفقر والكرامةُ الإنسانية.

25- وقدم العديد من الممثلين تفاصيل بشأن التقدم المحرز في المشاريع على الصعيدين الوطني ودون الوطني التي تهدف إلى سد الفجوة في مجال الإسكان، بما يتماشى مع الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، لكنهم

أشاروا إلى أنه لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لسد الفجوة تماما، على الرغم من أن ممثلة قالت إن بلدها يسير على الطريق الصحيح لتجاوز المخصصات المطلوبة لتلبية الاحتياجات الحالية في مجال الإسكان على المستوى الوطني. وقال بعض الممثلين إن بلدانهم تركز على إسكان فئات مهمشة أو ضعيفة محددة، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون حالياً في السكن العشوائي، والعاملون في القطاع غير النظامي، والسكان الأصليون، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأسر التي تعيلها نساء، والأسر التي لديها أطفال صغار، والأسر ذات الدخل المنخفض، والشباب.

26- ولفت العديد من الممثلين الانتباه إلى الفرص الكبيرة لخلق فرص عمل مرتبطة بالسكن اللائق، بما في ذلك من خلال تعزيز الحلول البسيطة والمبتكرة التي تستفيد من العمالة والمواد المحلية، وتوفير التدريب المهني وتزويد الشباب بمهارات قيّمة. كما سلط عدد من الممثلين الضوء على أن خلق فرص العمل نتيجة لسياسة الإسكان لا يكون دائماً مرتبطاً بشكل مباشر بالبناء؛ فالقطاعات الأخرى، مثل التمويل، تتطلب موارد بشرية إضافية، كما أن توفير المساكن نفسها يحفز الاقتصادات الريفية ويحقق التنمية مباشرة في المجتمعات المحرومة من الخدمات، مما يساعد على ضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

27- وأشار العديد من الممثلين إلى أهمية تعزيز القدرة على التكيف مع المناخ من خلال الإسكان. وهناك حاجة على وجه الخصوص إلى مساكن أكثر ملاءمة في مواجهة ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه والفيضانات، فضلاً عن الكوارث الطبيعية. وفيما يتعلق بالفرص المتاحة للعمل المناخي ضمن سياسات الإسكان الوطنية، أشار العديد من الممثلين إلى أن تلك الفرص تشمل تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، مثل استخدام المواد المحلية والمستدامة، خاصة بالنسبة للمخزون من المساكن القديمة؛ وإزالة الكربون من قطاع البناء؛ ودمج نُظم الطاقة المتجددة، والإدارة الشاملة للنفايات، وتجميع مياه الأمطار، وإعادة تدوير المياه الرمادية.

28- كما سلط عدد من الممثلين الضوء على توفير السكن الملائم بوصفه عنصرا أساسيا للتعافي من الأزمات، سواء من الكوارث الطبيعية أو من النزاعات المسلحة. ويمثل السكن الملائم أمراً محورياً في عملية التعافي بعد انتهاء النزاعات، إذ يوفر الأمان للنازحين، بمن فيهم النازحون داخلياً والعائدون من الشتات، فضلاً عن كونه فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل. ومن المهم أيضا النظر في استعادة سجلات الملكية المتضررة وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المسحية، وضمان الأمن القانوني والاستقرار الاجتماعي للعائدين. كما أكد أحد الممثلين على أهمية تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في تخطيط وتطوير مشاريع الإسكان بوصف ذلك جزء لا يتجزأ من عملية التعافي من الأزمة، وذلك بغية ضمان أن تكون الحلول مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الخاصة وإشراك الشباب في إعادة بناء بلدهم، بينما أشار ممثل آخر إلى ضرورة تعزيز الصلة بين الإسكان والتعافي المستدام. وشدد عدد من الممثلين على أن التعافي من الأزمة ليس أمرا يمكن لأي بلد أن يحققه بمفرده، ولفت عدد من الممثلين الانتباه إلى أن الحصار المالي والاقتصادي يمثل عقبة رئيسية أمام توفير السكن اللائق، إذ يؤثر على الحصول على التمويل والتعاون. كما يجب النظر في العبء الملقى على عاتق الدول المجاورة التي توفر الملجأ في أوقات الأزمات.

29- ولاحظ العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تكلم باسم مجموعة من البلدان، التحديات التي يطرحها التحضر. وهذه مشكلة خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي مناطق معينة في بعض البلدان حيث لا تتوافر أراضٍ إضافية، مما يتطلب في بعض الأحيان تطوير المواقع المهملة وإعادة تهيئة الأراضي، فضلاً عن التكثيف الحضري. ويتطلب التوسع الحضري إدارة دقيقة من أجل منع التضارب بين التنمية الحضرية والتنوع البيولوجي، وإيجاد أماكن أكثر أماناً للعيش، والحفاظ على التراث الثقافي، وتعزيز التصليح والتجديد، وتوفير البنية التحتية اللازمة للجميع، وضمان أن تكون الأحياء شاملة للجميع، وتحسين نوعية الحياة للجميع بدلاً من تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة.

30- وعند النظر في النهج العامة للسكن اللائق، أشار الممثلون إلى مجموعة من المبادئ التي تستند إليها سياساتهم الوطنية. وهي تشمل نهجا قائما على حقوق الإنسان؛ ونهجا قائما على البيانات لتقييم الاحتياجات؛ ومنظورا جنسانيا؛ ونهجا يركز على الناس؛ والسكن الملائم كمحفز للعدالة الاجتماعية؛ ونهجا متعدد القطاعات؛ وضرورة أن يكون السكن ملائمًا ثقافيًا؛ ونهجا مرنا لدمج تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء؛ وسياسة إسكان تشكل جزءا من استراتيجية وطنية من أجل التحول إلى دولة ذات دخل متوسط أعلى؛ وتحسين التماسك الاجتماعي من خلال الأحياء المتعددة الاستخدامات والمختلطة الدخل؛ ونهجا إقليميا ومتنوعا من أجل الحد من العجز السكني، يضمن إعطاء الأولوية للفئات السكانية الضعيفة تاريخيا. وقال عدد من الممثلين إن الإسكان الميسور التكلفة يقع في صلب جدول أعمال التنمية الشاملة، ونبه أحد الممثلين إلى أن مسألة السكن الملائم لا يمكن معالجتها بمعزل عن سوق الإسكان بشكل عام.

31- وأشار العديد من الممثلين إلى ضرورة تحديث الأطر التنظيمية والقانونية وتعزيزها على المستوى الوطني وإلى التقدم المحرز في هذا الصدد، في مجالات مثل معايير البناء المستدام والذكي مناخيا والرهون العقارية وحقوق الأرض والملكية، بما في ذلك تيسير امتلاك الأراضي من أجل المشاريع التعاونية وتنظيم مشاريع التطوير المتعددة الوحدات.

32- وفيما يتعلق بالتمويل، لفت العديد من الممثلين الانتباه إلى الأهمية المتزايدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص بوصفها جزءا من سياساتها الوطنية. وشملت الأمثلةُ على السياسات الناجحة الحوافزَ الضريبية والموافقة المعجلة التي تدفع الاستثمار الخاص في الإسكان الميسور التكلفة والجيد، والمساهمات بالأراضي من الشركات الخاصة، وحشد الاستثمار الخاص على المستوى دون الوطني، والعمل مع الشركات الخاصة على مخطط حكومي لتنظيم المستوطنات العشوائية، وتشجيع استخدام حسابات الضمان بغرض زيادة استقرار تمويل المشاريع.

33- ومن المهم أن تخلق البلدان بيئة مواتية للاستثمار وأن تتمكن من الوصول إلى آليات تمويل مبتكرة، بما في ذلك صناديق المناخ والصناديق المتعددة الأطراف، واعتماد نماذج إسكان مرنة ومنخفضة التكلفة. وثمة حاجة لنهج تشاركي ومتكامل، يعزز الحوكمة والشراكات الشاملة، مع اضطلاع الحكومات الوطنية بدور تمكيني من خلال تعبئة المجتمعات والمؤسسات المالية ومقاولي البناء من خلال التعاون القائم على الثقة. ومع ذلك، أشار ممثل أحد الشركاء إلى أن الإسكان لا يزال يعاني من نقص شديد في التمويل من المساعدة الإنمائية الرسمية، على الرغم من المكاسب الكبيرة التي يمكن تحقيقها، لا سيما فيما يتعلق بتحسين الصحة والتعليم، مما يؤدي بدوره إلى إطالة متوسط العمر المتوقع.

34- وقدم العديد من الممثلين تفاصيل عن خطط الدعم المالي الحكومي لتملك المنازل ودعم الإيجار، مثل الإعانات والضمانات الائتمانية والقروض العقارية الطويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة، والتمويل المراعي للاعتبارات الدينية للسكان. ولفت أحد الممثلين الانتباه إلى مخططات الادخار التي يديرها المجتمع المحلي، والتي تمكن الأسر المعيشية من تحسين ظروف عيشها مع تعزيز التماسك الاجتماعي والملكية المحلية، وقال ممثل آخر إن من المصادر الهامة للدعم المالي في بلده الدعمُ المالي الذي يقدمه للمواطنين المغتربين في الشتات.

35- وأكد عدد من الممثلين على أهمية مراقبة الحكومات لأسعار الأراضي في بلدانهم وإبقاء المضاربة العقارية تحت السيطرة. وأشار أحد الممثلين إلى أن قطاع الإسكان غالبا ما يكون قطاعاً خاصاً يركز على الإسكان العالي التكلفة، وبالتالي هناك حاجة إلى استراتيجيات مبتكرة، مثل تحصيل قيمة الأراضي وإعادة الاستثمار، وتجميع قطع الأراضي بهدف البيع أو التطوير في المستقبل باستخدام الأراضي الحكومية.

36- وفيما يتعلق بالشراكات، قدم عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تكلم نيابة عن مجموعة من البلدان، تفاصيل عن المشاريع التي تقدم من خلالها الدعم لبلدان أخرى، في شكل تبادل المعرفة والتعاون التقني والشراكات بين المدن، إلى جانب مشاريع لمساعدة الناس على البقاء في وطنهم، والمساعدة في العودة إلى الريف والاندماج.

37- وأبرز أحد الممثلين ضرورة أن يكون هناك تعاون رأسي، مع البلدان الأخرى، وتعاون أفقي بين الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية وشركاء التنمية، وأشار عدد من الممثلين إلى أهمية التعاون الثنائي، ولا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الإقليمي.

38- وأعرب عدد من الممثلين عن شكرهم لموئل الأمم المتحدة على الدعم المحدد المقدم على المستوى الوطني فيما يتعلق بالسكن اللائق.

39- وتتمثل الشراكة الرئيسية للحكومات فيما يتعلق بالسكن اللائق مع المواطنين أنفسهم، وينبغي أن تشمل الحوار مع المجتمعات المحلية والمنظمات الشعبية فيما يتعلق بتصميم وتخطيط المساكن من أجل فهم الاحتياجات المتنوعة في المجتمع بشكل كامل وتقديم حلول مجدية. وقال عدد من الممثلين إن حكومات بلدانهم تدعم المواطنين في بناء منازلهم الخاصة، بما في ذلك من خلال توفير البنية التحتية اللازمة وتصميمات المنازل النموذجية التي يمكن مشاركتها مع المجتمعات المحلية. وقالت إحدى الممثلات إن توفير الإئتمانات المتناهية الصغر والمساعدة التقنية مكّن الأسر في بلدها من تحسين منازلها. وأشار عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تكلم نيابة عن مجموعة من البلدان، إلى الحاجة إلى الشمولية الاجتماعية وإشراك المجتمعات المحلية، إذ اقترح أحدهم تمكين السكان من إدارة أحيائهم من خلال مبادرة مجتمعية للقدرة على الصمود، وسلط آخر الضوء على أهمية دعم مبادرات الإسكان التعاوني والمجتمعي. وأشار أحد الممثلين إلى ضرورة تشجيع وتعزيز ثقافة الادخار بين المواطنين، وضمان استدامة الإنفاق.

40- لذلك تعتبر اللامركزية أمراً حيوياً، وهو ما يسمح للحكومات المحلية بلعب دور قيادي، بما في ذلك في توفير الأراضي ودعم تنفيذ مشاريع الإسكان على المستوى المحلي. وقالت ممثلة عن أحد الشركاء إن الحكومات المحلية والإقليمية تطالب بمزيد من الصلاحيات تمكنها من تنظيم سوق العقار بشكل أفضل، والمزيد من الأموال من أجل تحسين مخزون المساكن العامة. وأشارت إلى أن رفع ضوابط السوق والتسليع والتنافس المتزايد على العقارات أصبحت في كثير من الأحيان عبئا كبيرا على الأحياء، مما يتسبب في تشوهات خطيرة في نسيجها الاجتماعي، ونبهت إلى أنه من الأهمية بمكان أن نتذكر أن عمليات الإخلاء غير مقبولة وبالتالي يجب وضع سبل لتجنبها.

41- وأخيراً، أكد العديد من الممثلين على أن البلدان النامية على وجه الخصوص بحاجة إلى بناء القدرات، والمساعدة المالية والتقنية، بما يشمل تحديث التشريعات القديمة، ونقل المعرفة، بما في ذلك على المستويين الإقليمي والمحلي.